

Distr.  
GENERAL

A/RES/49/99  
21 February 1995

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون  
البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال

### قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/49/728/Add.1)]

### ٩٩/٤٩ - التجارة الدولية والتنمية

#### إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية<sup>(١)</sup>، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع<sup>(٢)</sup>، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات<sup>(٣)</sup>، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٤)</sup>، والتزام كرتاخينا<sup>(٥)</sup>، وجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٦)</sup>، ومختلف الاتفاقات التي توفر إطاراً شاملاً لسياسة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بغية التصدي لتحديات التسعينات،

- (١) القرار د/٨ - ٣، المرفق.
- (٢) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.
- (٣) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع الثاني.
- (٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.
- (٥) انظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات (TD/364/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.
- (٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، (منشورات الأمم المتحدة، Vol.I و Vol.I/Corr.1 و Vol.II و Vol.III و Vol.III/Corr.1)، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، بصيغته المعدلة<sup>(٧)</sup>، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون هيئة من هيئات الجمعية العامة، وقرارها ١٨٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن الدورة الثامنة للمؤتمر، وقرارها ٥٥/٤٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن التجارة الدولية والتنمية،

وإذ تلاحظ التقدم الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تنفيذ نتائج دورته الثامنة، ولا سيما مساهمته، في إطار ولايته، في التجارة والتنمية،

وإذ تؤكد أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح، ويستند إلى قواعد ومنصف وآمن وغير تمييزي ويتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ به،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية ملائمة ومواتية ومناخ استثماري إيجابي من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو في الاقتصاد العالمي، وبخاصة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ ترحب بنجاح اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أجرتها لجنة المفاوضات التجارية في اجتماعها الوزاري المعقود في مراكش بالمغرب في الفترة من ١٢ إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وإذ تلاحظ أن اتفاقات جولة أوروغواي<sup>(٨)</sup> تمثل إنجازا تاريخيا، يتوقع له أن يساهم في تعزيز الاقتصاد العالمي وأن يؤدي إلى زيادة نمو التجارة والاستثمار والعمالة والدخل في جميع أنحاء العالم وبخاصة إلى تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن اتفاقات جولة أوروغواي تمثل قدرا كبيرا من تحرير التجارة الدولية وتعزيز القواعد والضوابط المتعددة الأطراف لكفالة وجود مزيد من الاستقرار والقدرة على التنبؤ في العلاقات التجارية، وإنشاء قواعد وضوابط في مناطق جديدة وإقامة إطار مؤسسي جديد في شكل منظمة التجارة العالمية مع آلية متكاملة لتسوية المنازعات يؤمل منها أن تتفادى التدابير المتخذة من طرف واحد ضد قواعد التجارة الدولية،

وإذ تدرك أن الدول النامية قد ساهمت بقدر كبير في نجاح جولة أوروغواي، ولا سيما بقبولها تحديات إصلاحات وتدابير تحرير التجارة، وإذ تشدد على وجود حاجة إلى بذل جهود إيجابية تهدف إلى كفالة حصول البلدان النامية، ومن بينها، بوجه خاص، أقل البلدان نموا، على نصيب من النمو في التجارة الدولية متناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية،

(٧) انظر القرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٧) و ٢/٣١ ألف وباء و ٣/٣٤.

(٨) الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف،

التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ( منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع:

GATT/1994-7).

وإذ تدرك أيضا أن عمليات التكامل الاقتصادي دون الإقليمي والإقليمي، بما فيها تلك الجارية فيما بين البلدان النامية، التي تضاعف زخمها في السنوات الأخيرة، تضيف دينامية كبيرة على التجارة العالمية وتعزز إمكانات التجارة والتنمية لجميع البلدان، وإذ تشدد على أن من واجب الدول الأعضاء والمجموعات، من أجل المحافظة على الجوانب الإيجابية لترتيبات التكامل هذه وضمان انتشار ما لها من آثار دينامية على النمو، أن تجتهد في أن تكون ذات توجه خارجي وداعمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف،

وإذ تعرب عن قلقها من إمكانية تعرض أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح المؤدي إلى زيادة تحرير التجارة في مجال الزراعة، لآثار سلبية فيما يتعلق بتوافر الإمدادات الكافية من المواد الغذائية الأساسية من مصادر خارجية بشروط معقولة، بما في ذلك صعوبات قصيرة الأجل في تمويل المستويات العادية من الواردات التجارية من المواد الغذائية الأساسية، وإذ تشدد، في هذا الإطار، على أهمية إنشاء آليات ملائمة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣ من القرار الخاص بالإجراءات المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية من الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي<sup>(٩)</sup>، وإذ تشدد أيضا على الحاجة إلى أن تبقي قيد الاستعراض الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا وإلى أن تواصل السعي إلى اعتماد إجراءات إيجابية يكون من شأنها أن تسهل توسيع فرص التجارة لصالح هذه البلدان،

وإذ تدرك أهمية تقديم المساعدة وبخاصة إلى البلدان الإفريقية والبلدان الجزرية النامية لكي تستفيد استفادة كاملة من تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي،

وإذ تدرك أيضا أن الإدماج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف سيكون له وقع إيجابي على التجارة العالمية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العالم، وإذ تشدد، في هذا السياق، على أهمية تشجيع تجارة البلدان النامية ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وكذلك عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي والتعاون فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وفيما بينها وبين البلدان النامية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى توفير التشجيع والتيسير والتمويل، حسب الاقتضاء، لاقتناء ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا وما يقابلها من دراية فنية، إلى البلدان النامية بوجه خاص، بشروط مواتية، تكون من بينها شروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتفق بصورة متبادلة، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، وكذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بالقرار المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، الذي اتخذته اللجنة

---

(٩) المرجع نفسه، المجلد ١.

المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثانية<sup>(١٠)</sup>، وإذ تسلم، في هذا السياق، وبروح الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية المستدامة، بالحاجة إلى وجود نهج متوازن ومتكامل إزاء قضايا البيئة والتجارة والتنمية،

وإذ تسلم بأهمية إنشاء فريق عامل مخصص معني بالتجارة والبيئة والتنمية داخل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يقوم بتشجيع التفاعل بين المؤتمر والمؤسسات الأخرى التي لها ولايات في هذا المجال، وبخاصة منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

١ - تحيط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني والجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين<sup>(١١)</sup> والجزء الأول من دورته الحادية والأربعين<sup>(١٢)</sup> وتطلب إلى جميع الدول أن تتخذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ نتائج هاتين الدورتين؛

٢ - تشدد على أهمية متابعة ورصد تنفيذ السياسات والتدابير المنصوص عليها في التزام كرتاخينا، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة التي عقدت في كرتاخينا دي إندياس، كولومبيا، في الفترة من ٨ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢؛

٣ - تشدد على الحاجة الماسة إلى تحرير التجارة، عن طريق أمور من بينها إجراء تخفيض كبير في التعريفات الجمركية والحواجز الأخرى التي تعترض التجارة واستبعاد المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية، وتحسين فرص الوصول إلى أسواق جميع البلدان، ولا سيما أسواق البلدان المتقدمة النمو، بغية تحقيق النمو الاقتصادي العالمي والتنمية المستدامة لفائدة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛

٤ - تشدد أيضاً على أهمية تنفيذ الاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تنفيذا عاجلاً وتاماً، وعلى أهمية بدء نفاذ الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية<sup>(١٣)</sup> بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

٥ - تؤكد أهمية التنفيذ الكامل للأحكام الواردة في الوثيقة الختامية، التي تمنح معاملة خاصة وتفاضلية للبلدان النامية، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص لحالة أقل البلدان نمواً؛

(١٠) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٥ (E/1994/33)، الفقرات ٢٥ إلى ٣٨.

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٥ (A/49/15)، المجلد الأول.

(١٢) المرجع نفسه، المجلد الثاني.

(١٣) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع: GATT/1994-7)، المجلدات ١ و ٢٧ إلى ٣١.

٦ - تؤكد أيضا ضرورة مواصلة تقييم تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي لكفالة توسيع التجارة العالمية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في العالم؛

٧ - تشجب أي محاولة لتجاوز أو تقويض التدابير المتفق عليها بين أطراف متعددة لتحرير التجارة وذلك من خلال اللجوء إلى إجراءات من جانب واحد، علاوة على الإجراءات المتفق عليها في جولة أوروغواي، وتعيد تأكيد أن الشواغل البيئية والاجتماعية ينبغي ألا تستخدم لأغراض حمائية؛

٨ - تسلم بأنه، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ينبغي أن تدعم السياسات البيئية والسياسات التجارية كل منهما الأخرى، وفي هذا السياق، تحيط علما مع الارتياح بالقرار المتخذ في الاجتماع الوزاري للجنة المفاوضات التجارية المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٤ بإنشاء لجنة معنية بالتجارة والبيئة؛

٩ - تؤكد أهمية إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا بغية تعزيز مشاركتها الكاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتؤكد أهمية الالتزامات المتصلة بالتدابير الخاصة والتفاضلية للتخفيف من أية آثار معاكسة تترتب على تنفيذ جولة أوروغواي؛

١٠ - تؤكد أيضا أنه ينبغي للبلدان الإفريقية أن تستفيد استفادة كاملة من نتائج جولة أوروغواي، وتؤكد ضرورة تقديم مساعدات تقنية إلى البلدان الإفريقية لتمكينها، في جملة أمور، من تقييم الآثار المترتبة على تنفيذ الوثيقة الختامية، وتمكينها من تحديد التدابير التكيفية التي يتعين اتخاذها لتعزيز قدرتها على المنافسة وتسهيل وصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو؛

١١ - تطلب إلى البلدان المانحة للأفضليات أن تنظر في إدخال تحسينات على خططها التفضيلية وتدعو استعراض سياسة لعام ١٩٩٥ المعني بنظام الأفضليات المعمم إلى دراسة التكييفات التي يمكن إدخالها على النظام، مع مراعاة الفقرات ١٣٤ إلى ١٤٠ من التزام كرتاخينا<sup>(٥)</sup>؛

١٢ - تؤكد من جديد الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بصفته جهة التنسيق المناسبة داخل الأمم المتحدة من أجل المعاملة المتكاملة لقضايا التنمية وما يرتبط بها من قضايا في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والخدمات والتنمية المستدامة، وتطلب إلى المؤتمر أن يواصل القيام بدوره في ميدان التجارة والبيئة بما في ذلك تحليل السياسات والعمل المفاهيمي وتحقيق التوافق في الآراء، بهدف ضمان الشفافية والاتساق في جعل السياسات في مجال البيئة والتجارة يدعم بعضها بعضا، مع مراعاة العمل الذي تؤديه مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") والمؤسسات المختصة الاقتصادية الإقليمية الأخرى؛

١٣ - تشدد على ضرورة إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وبلدان أخرى كذلك، في الاقتصاد العالمي إدماجا كاملا، وبخاصة من خلال تحسين فرص وصول صادراتها إلى الأسواق، بما في ذلك من خلال تخفيض وإلغاء الإجراءات التمييزية الجمركية وغير الجمركية، وفقا للقواعد التجارية المتعددة الأطراف، وزيادة تحرير نظمها التجارية، بما في ذلك تجاه البلدان النامية، وتشدد أيضا، في هذا السياق،

على فائدة الدراسات والمساعدة التقنية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة بشأن مشاكل التجارة وما يتصل بها التي تواجهها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٤ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يركز ويكشف مساعداته التقنية في ضوء اتفاقات جولة أوروغواي، بهدف زيادة قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الإفريقية والبلدان الجزرية النامية، كيما يتسنى لها أن تشارك بفعالية في النظام التجاري الدولي؛

١٥ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم مقترحات من أجل ترجمة الالتزامات المعقودة في الاجتماع الوزاري للجنة المفاوضات التجارية بشأن أقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية إلى عمل ملموس.

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤